المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كراسات المنتدى عدد 9

العنف الجندري ضد النساء

إشراف وتحرير
أم الزين بن شيخة

نوفمبر 2023

02

المرأة والعنف السياسي: نحو تسييس الخصوصي

مها البشيري
أستاذة مبرّزة في اختصاص الفلسفة وباحثة دكتورا

"من ظلم الرجل وافترائه على المرأة أن يسميها 'الجنس الضعيف'. لأنه لو صح أن اللاعنف هو قانون الإنسانية فذلك يعني ان النساء هن من سيتملكن المستقبل"
غاندي

تحاول هذه الورقة أن تفكر حسب قراءة جنوسية في ما يحكم القسمة بين الفضاء العمومي والخصوصي من تصريف للعنف علي جسد المرأة. وتراهن على أنّ تسييس هذا الجسد يتم حسب إخفاء الطبيعة السياسية لما هو خصوصي لعلاقة هذا الإخفاء بالهيمنة الذكورية على الفضاء العمومي. وتنتهي إلى استتباعات المرور من الخصوصي إلى الحميمي في إثراء مقاربات النسويات الجديدة للجسد السياسي للمرأة في ما أصبح يعرف "بالمنعرج التناسلي" للنسوية.

الكلمات المفاتيح : العنف الزوجي - القبول - الاغتصاب الزوجي - عنف التوليد - دائرة العنف.

مقدمة

المرأة ...قلق في السياسة

ليس من المبالغة القول بأنّ الانفجار الأرخبيلي للنسويات الذي أنار تضاريس "القارة المظلمة" للمرأة هو اليوم أكبر اعتراض على انسحاب السياسي وأفوله. فالنسوية في خريطة الفكر النقدي تصل اليوم إلى مدّ موجتها الرابعة [1] أصبحت تمثل خزانا نشيطا لمفاهيم جديدة ومقاربات غير مسبوقة تضخها في الترسبات الميتافيزيقية والسياسية العميقة التي أبدت دونية المرأة وذلك بفضح عنفها الصامت واللامرئي تحت براقعه وأقنعته العديدة. ويكفي أن نلقي نظرة على معجم العنف لنتبين ثراء ما كشفته النسوية من أشكاله وما اخترعته وما أعادت تأويله منها. وذلك بتأكيدها كلّ مرة على أنّ العنف ضدّ المرأة هو دائما "عنف سياسي" يسلط على جسدها فيحوله إلى "جسد سياسي".

لذلك ارتفعت النسويات بالمرأة لمصاف التعبيرات المعاصرة عن المقولات السياسية التي لا تقل حمولتها النقدية عن "فلان" أغمبن و"أيّ كان"رانسيار و "دراغ" بتلر و "جموع "نقري ... لكن مقولة المرأة في الخطاب النسوي لم تتقلد فحسب مهمة منع الذكورية بما هي أغلبية مهيمنة من التحول إلى شمولية بل هي فضلا عن ذلك تدعي إمكان تجديد السياسة أصلا في مبادئها و توجهاتها وتحرير النسوية من السبات الدغمائي الذي تعاني منه اليوم بين هيمنة المغايرة الجنسية في الفكر المستقيم (la pensée straight) و مسايرة بداهة الثنائيات الكسولة في الفكر السائد (mainstream) وخطورة الانسياق وراء تقاطع العنف الهووي والجندري في حركة الصحوة (woke).

[1] استقر التحقيب التاريخي للنسوية علي موجات أربع : ظهرت الاولى بعد الثورة الصناعية من أواخر القرن 19الي وسط القرن20 وطالبت بحقوق مدنية وسياسية كالانتخاب والعمل والملكية .أمّا الموجة الثانية فكانت بين السنوات 60-70 وقامت على الحريات الجنسية ونقد السلطة البطريركية والذكورية واهتمت بالصحة الإنجابية والإجهاض .أما الموجة الثالثة فطرحت في السنوات 80-90 مسالة الجندر والنظرية الكويرية وفكرت في تقاطع الجنس والثقافة والعرق. وأخيرا ظهرت الموجة الرابعة منذ السنوات 2000 واستغلت الثورة الرقمية للانترنات ووسائل التواصل الاجتماعي لطرح مسالة الاغتصاب و التحرش في الفضاء العمومي.

لكن أن نعدّ المرأة مقولة سياسية فذلك يتطلب تنزيلها في القسمة (clivage) التي تخترق كامل تاريخ الفلسفة السياسية وتفصل بين الفضاء الخصوصي والفضاء العمومي لاختبار دور العنف المسلّط عليها في صنع فضائية وإقليمية تلك القسمة ذاتها حين تلقي بها في مجال الخصوصي والحياة المنزلية كمكانها الطبيعي. ولا تعدم الهيمنة الذكورية اختراع أسبابها "الوجيهة "لتماهي أنطولوجي للمرأة مع فضائية الداخل ومنزلة القصور ونفسية الحرمان : أن يذهب فرويد إلى أنّ السبب في كلّ ذلك هو القدر التشريحي لشكل المهبل اللامرئي والإحساس الدائم بعقدة نقص القضيب. وأن يذهب لفيناس إلى أنّ الأنثوي هو ظلمة البيت والضيافة والحياء والحشمة، التي تقتضي التخفي والانسحاب. وأن يحكم كارل شميت بأنّ المرأة لا تستطيع الارتقاء من انفعالي الحياة العائلية من حب وكراهية إلى مفهومي الصداقة والعداوة السياسيين لذلك تبقى أسيرة الانفعالات وعاجزة عن القرار والحسم في الشؤون العمومية الخطيرة للسيادة...

إنّ الفرضية التي تنطلق منها هذه الورقة هي أنّ تعسّر حضور المرأة في الفضاء العمومي منذ نشأته في الأغورا اليونانية مرورا بالثورة الفرنسية والأنوار وصولا لهابرماس-لا يعود فقط لتجاهلها التاريخي في الفلسفة أو لميزوجينية الفلاسفة وكراهيتهم لها بل إنّه ما حتّمته بنية العنف المسلط عليها في الفضاء الخصوصي. بحيث يتوجب تحريره لأنّه الأساس المخفي للعنف الجنسي الذي يواصل تمييز المرأة وإخضاعها من داخل مفاهيم الفضاء العمومي التي دشنتها الحداثة السياسية نفسها مثل السيادة والأمة والديمقراطية والمواطنة.

بحيث لا يمكن اعتبار هذه المفاهيم حلولا جاهزة نطالب بها لتحرير المرأة، بل عمل النقد والكشف لمدى قيامها على العنف الموجه ضدها . وهو جوهر الجهد الفلسفي الذي نهضت به التيارات النسوية الراديكالية والماركسية والمادية . ونحن اذ نتخير هذه التنويعات بالذات من الفكر النسوي فلأنها تلتزم صراحة بمادية جسد المرأة وتؤسس عليها طبيعته السياسية مما يجعلها تفترض قراءة أخرى لطبيعة الفضاء الخصوصي ولتاريخيته المخصوصة ومنزلة الجسد فيه. فلطالما اعتبر فضاء جامدا وثابتا مقارنة بالتحولات

والثورات التي شهدها الفضاء العمومي. وذلك لكونه يمثل الطبيعي والغريزي والجسدي أي حيوانية الإنسان. في حين أن الفضاء العمومي هو فضاء العقل واللغة التي هي الميزات النوعية للإنسان باعتباره حيوانا سياسيا .هذا التقسيم الذي استقر في أدبيات الفلسفة السياسية منذ أرسطو وفلاسفة اليونان يجد تعبيرته المعاصرة عند حنة أرندت[2] التي تذهب في تجذيرها للموقف الأرسطي إلى "أنّه في الفكر اليوناني لم يكن الانتظام السياسي مختلفا فقط عن التجمع الطبيعي المتمحور حول البيت "الاويكوس" والأسرة بل متناقضا معه تماما"[3]، بحيث أنّ السياسة تحدث في حياة أخرى عمومية هي "البيوسبوليتيكوس"(Bios Politikos). إنّ خلفية صرامة وحدة هذه القسمة هي عدم التفطن إلى علاقة الجسد الأنثوي بالسياسة داخل الاويكوس بما أنّه كان مدار السلطة الذكورية ومراقبتها المستمرة واستثمارها الدائم لقواه الإنجابية والجنسية والاقتصادية. هذا ما يجعلنا نعتبر على عكس حنة أرندت أنّ الخصوصي ليس ما دون أو ما قبل - سياسي (pré-politique) نظرا لكونه كما وصفته عالما معتما ومغلقا تسود فيه الضرورة ونظام الحاجات وإلزام العمل وضغط الانفعالات والعبودية لرب الأسرة الطاغي[4]، بل إنّه سياسي بعد (Déjà politique) وتاريخي وديناميكي. إنّ الخصوصي هو ما انطلقت من قلبه عملية التسييس نفسها (politisation) على حساب النساء وأجسادهن ثم سقطت في النسيان والكبت والإقصاء من الفضاء العمومي تحت أقنعة عنف الهيمنة الذكورية المتنكرة بقيم الكونية (L'universel) والحياد (Neutralité). هذه القيم التي تطالب بها النساء في الفضاء العمومي دون أن يقمن بالقراءة الراديكالية اللازمة لاكتشاف مدى تأسّسها على تسلّط ناجع على أجسادهن ومدى تعبيرها عن خفاء الهيمنة الذكورية. وهو ما يجعل النسوية اليوم غير معنية فقط بنقد السياسي بل باختراعه من

[2] Hannah Arendt, *Condition de l'homme moderne*, Paris, Calmann-Lévy, 1988.

[3] Ibid., p. 61.3.

[4] Ibid., p. 68.

جديد حسب مركزية أخرى هي جسد المرأة الذي تنطلق منه وتمارس عليه كل أشكال السلطة.

الفلسفة في متاهة الفضاء الخصوصي

هذا الخيار التأويلي يجعلنا نستند للشعار الذي رفعته نسويات الموجة الثانية من راديكاليات وماركسيات ستينيات القرن الماضي وهو: أنّ "الشخصي سياسي"(Le personnel est politique) ونلتزم بكلّ تبعاته الفلسفية على تصور الأدوار السياسية التي لعبها العنف المسلط على أجساد النساء في الفضاء الخصوصي والتي نقترح تأويلها حسب تنضيد لشبكة قراءة نصوص فلسفية نعتقدها حاسمة كالتالي:

- **ربط متصل العنف بالسلطة الابوية**

نحن نقترح أولا أنّ نقارب العنف ضد المرأة بتشخيصه حسب نموذج "متصل العنف"(continuum de la violence) الذي وقّعته ليز كالي [5]سنة 1987حيث افترضت قرابة بنيوية بين أنواع العنف ضد المرأة التي تسلّط عليها لمجرد أنّها امرأة :ابتداء من العنف اللفظي كالشتيمة والتنمر والنكتة الجنسية- صعودا للعنف الجسدي كالتحرش والتجويع والحبس والضرب والاغتصاب وجريمة العشق والغيرة والتملك- مرورا بالعنف الثقافي كالإقصاء والتغييب والإهمال وعدم التمثيل- وصولا للحدّ الأقصى من العنف وهو التقتيل (féminicide).

إنّ من شأن نمذجة العنف حسب متصل ومتوالية أن تبين كيف يمكن لأنماطه أن تتكتل أو تنقلب بفعل القدرة على المبالغة التي تمارسها السلطة الجنسية للرجل لتوسع مساحة تجربة المرأة مع العنف: كما في حالة رفضها الانصياع للعلاقة الزوجية مثلا او حين يكون الجنس مقابلا لوضعية اجتماعية أو اقتصادية كقبول الشريك لها في السكن أو تفاديا لحدّة طبعه.

[5] Liz, Kelly, "Le continuum de la violence sexuelle"; in ; *Cahiers du genre* , 2019/1, (n° 66), pp.17-36.

ونحن نفترض أنّ متصل العنف يزيد من قيمته الاستكشافية حين تلقي عليه النسوية الراديكالية قراءة استقطابية بإرجاعه إلى السلطة الأبوية (le patriarcat) التي تحكم تراتبيته وأنماطه التاريخية وذلك استنادا على أعمال كل من الإيطالية سيلفيا فدريتشي والفرنسية كريستين دلفي. فقد بينتا أنّ السلطة الأبوية أبعد من أن تكون خاصية المجتمعات التقليدية القديمة وأنها باقية في الأسس الخفية للنظام الليبرالي حيث تمارس عنفها المتواصل على جسد المرأة. ففي كتابها **حرب عالمية ضد النساء: من قنص الساحرات إلى تقتيل النساء**[6] تقوم فدريشي بناويلية نسوية للحداثة إذ تربط حدث الخروج من الإقطاع إلى الرأسمالية بحرق الساحرات وطردهن من المشاعات الفلاحية بعد أن وقع تسويرها وتملكها من طرف عائلات غنية حولتها لتزويد اولي الشركات التجارية.

وهو تأويل تقيم به فدريتشي قراءة طريفة لعلاقة تاريخ العنف ضد جسد النساء بتاريخ الملكية والمراكمة البدائية للرأسمالية الناشئة وخوصصة الأرض. إنّ علاقة هذا الحدث المؤسس بالسلطة الأبوية يرجع حسب فدريتشي إلى تزامنه مع بداية مراقبة الدولة لجسد النساء وقوته الإنجابية وتوجيهه لإنتاج قوة العمل بعد افتكاكها لاختصاص التطبيب والتوليد وعلوم الصيدلة والأعشاب من الساحرات اللاتي كن يشتغلن طبيبات و قوابل. فحرق الساحرات هو شكل من تقتيل النساء وإبادتهن تحت السلطة الكهنوتية لمحاكم التفتيش والسلطة الذكورية للأطباء معا. وهو يؤرخ لبداية وضع الدولة يدها على جسد النساء كأكبر مزود للرأسمالية بالموارد البشرية . إنّ طرافة هذه القراءة الجنوسية لتاريخ السياسة الحيوية أو البيو سياسة تجعلها تزاحم قراءة كلّ من فوكو وأغمبن إذ تضع جسد المرأة مركزا للعنف السيادي في حين صمتا عنه من أجل قراءة ذكورية مخاتلة.

[6] Silvia, Federici, *Une guerre mondiale contre les femmes. Des chasses aux sorcières au féminicide*, Paris, La fabrique, 2021.

أمّا دلفي فمزية كتابها **العدو الأساسي. الاقتصاد السياسي للسلطة الأبوية**[7] هي أنّها بيّنت أن استغلال النساء مثل حلقة الوصل بين الأبوية ورأس المال، لكنّها كانت حلقة لامرئية. تقول دلفي "العائق الأول أمام النضال ضد القمع هو ألاّ نحس بأنّنا مقموعون"[8]، وأن أبوية اليوم ليست نفسها الأبوية القديمة لانّ مدارها اليوم هو اعتبار الحياة المنزلية نمط إنتاج لأن الاقتصاد المنزلي الذي يعني في أصله قانون البيت يقوم على استغلال لجسد المرأة تقول دلفي:" أريد أن اثبت أنّ النساء في المنزل لم يضربن ولم يهنّ فقط، بل كنّ عاملات بنفس درجة البروليتاريا أو دونها " لذلك يتمثل النضال النسوي عندها على السواء في "كشف القمع غير المعروف ورؤيته حيث لا يكون مرئيا تماما كالنضال ضد القمع المعروف " [9]. إنّ القوة النقدية لهذه الأطروحة هو بيان ما تعامى عنه ماركس من علاقة ظاهرة الاستغلال بالعمل المنزلي للمرأة واقتصاره على تحليل الاغتراب والتشيؤ في المصانع لاعتباره لما تقوم به المرأة في البيت غريبا عن مفهوم العمل و الإنتاج.

- **كشف عنف الخصوصي كأصل للتسييس**

يتمثل ذلك في فهم تشكّل الفضاء العمومي بما هو فضاء مناقض تماما للخصوصي سواء في بدايته مع البوليس (polis)-المدينة اليونانية أو في الحداثة مع نشأة السيادة في نظريات العقد الاجتماعي- على أنّه لا يخضع في قسمته لفاصل ثابت وواضح، بل إنّ أساسه سرّي تماما كسرّية السلطة لأنه نمط عنف غير معلن وغير مرئي يمارس على جسد المرأة ويلف بالتكتم والنسيان كي يضمن الدوام . فالتسييس يعني إسباغ البعد الكوني والمحايد والعقلاني على القيم العمومية لإخفاء طبيعتها العنيفة التي سلطت تاريخيا على جسد النساء. ونحن نتوسل في هذه القراءة التي تتناقض مع الطرح السائد للسرديات الفلسفية لنشأة الفضاء العمومي - سواء في نظرية الاختراع الإعجازي للأغورا من طرف

[7] Christine, Delphy, *L'ennemi principal. Economie politique du patriarcat*, Paris, Syllepse, 2013.

[8] Ibid.p.164.

[9] Ibid.p.165

العقل اليوناني أو نظريات العقد الاجتماعي - بأعمال كلّ من الفيلسوف الإيطالي المعاصر جيورجيو أغمبن والنسوية الامريكية كارول بايتمان حيث يكشفان كيف أنّ الانتقال من الخصوصي للعمومي قام على تسييس عنف ضد المرأة وقع إسقاطه في النسيان والتغييب بحيث أنّ ما هو سياسي وضروري هو واجهة تخفي ما هو عنيف واعتباطي .

فمن ناحية بين أغمبن في كتابه **الحرب الأهلية. نحو نظرية سياسية للستازيس**[10] أنّ الحرب الأهلية التي عاشها الإنسان قبل ظهور الدولة لم تكن حرب أفراد أو قطعان كما ذهب التعاقديون بل حرب عائلات وبيوت. إنّها حرب "الأحشاء العائلية" كما تقول المؤرخة نيكول لورو التي يستند أغمبن في تحاليله لكتابها التاريخي الهام ***المدينة المنقسمة***[11] فالعائلة هي سبب الانقسام في الحرب الأهلية الستازيس(Stasis) وهي أيضا سبب رأب الصدع والتصالح فقد كان اليونان يتصارعون فيما بينهم كي يتصالحوا لاحقا وينسون. فالحياة في المدينة لم تكن مثالا للنظام والانسجام والوحدة كما يشاع بل حياة يخترقها العنف والحرب الأهلية المتواصلة. ويذهب أغمبن مثل لورو إلى أنّ سبب ذلك هو التباس مفهوم المنزل "الأويكوس"نفسه لأنّ "الستازيس" هي حرب العلاقات الدموية أي حرب قطع صلة الرحم الأمومية حيث أنّ الرحم هو مجال الصراع وقوة الوحدة معا.

إنّ النساء إذن هن مبدأ اندلاع العنف في السلالة العائلية الدموية لأنهن يمثلن قوة الإنجاب وهن في نفس الوقت مبدأ السلم وربط الاويكوس(Oikos) بالبوليس أي الخصوصي بالعمومي. وحسب هذه القراءة فدور النساء في حياة المدينة أساسي لأنهن من يتحكم في مبدأ التمدن والتحضر والتسييس. لكنّهن منسيات ومقصيات من المواطنة إذ بعد كلّ حرب يقام السلم بين الإخوة على أساس المواطنة غير الدموية وبرعاية الأب الذي يحلّ محلّ الأم بعد أن يقصيها في فضاء البيت ويحرمها من المدينة والفضاء العمومي، ذلك لأنّها لم تحمل السلاح ضد أبناءها أي ضدّ دمها وبالتالي ستؤرق ضمير

[10] Giorgio, Agamben, *La guerre civile. Pour une théorie politique de la stasis*, Paris, collection Points. Essais, 2015

[11] Nicole, Loraux, *La cité divisée*, Paris, Payot, 2019.

الإخوة المنتصرين بذكرى القتلى والبكاء عليهم. فالمرأة عند اليونان كائن الانفعالات الذي يجب أن يقصى من الحياة السياسية لأنّه الخطر الداخلي الذي لا يقلّ خطورة عن خطر العدو الخارجي. هكذا إذن يجد التسييس أصله التاريخي في الحياة الخصوصية وينعكس منها على العمومية وليس العكس. فالمنزل الذي هو مبدأ الانقسام والتصالح هو رمزية رحم المرأة و محل السياسي الحقيقي (le lieu du politique) وهو ما يجعل المرأة كائنا سياسيا بامتياز في الحياة اليونانية على عكس ما ذهبت إليه أرندت، ذلك لان الحرب الأهلية ليست سرّ الدولة بل سرّ رحم المرأة حيث مبدأ التفتت والتآلف أي حيث الحرب والسلم.

إنّ نفس هذا النسيان لأصل العنف ضد جسد المرأة يتواصل في نظريات العقد الاجتماعي الحديثة إذ تبين باتمان أنّ الحداثة السياسية لم تقطع مع السلطة الأبوية بل حوّلتها من الآباء إلى الإخوة وأقصت منها المرأة. فهي تتساءل في كتابها العمدة **العقد الجنسي**[12] في معرض ما تسميه "مفارقة العقد"(Le paradoxe du contrat)عن سبب إقصاءه المرأة منه في حين أنّه يصور نشأة المجتمع المدني كلحظة كونية مدمجة لكل الأفراد. إذ لا نفهم لماذا بقيت النساء دون مستوى الانعتاق الذي توفره الحرية المدنية والمساواة التي جاء بها العقد الاجتماعي. وترصد بايتمان استمرارية هذه المفارقة من روسو ولوك وصولا إلى راولس في كتاب ***نظرية العدالة*** حيث تقمع العدالة الجندرية. وتستنتج بايتمان أنّ العقد الاجتماعي إنّما يؤسّس حرية الرجال على قهر النساء لأنّ الحداثة لم تقطع مع السلطة الأبوية، بل عوّضت أبوية الآباء العمودية في نظام السيادة الملكية بأبوية الأخوة الأفقية في السيادة الحديثة. لذلك ففعل التسييس الذي يفسر دوام إقصاء المرأة يرجع حسب بايتمان إلى ما قبل عقد الأخوة أي إلى العقد الجنسي بين النساء و الأزواج. تقول بايتمان"إنّ منظري السياسة من المحدثين أو المعاصرين يعتبرون العالم العمومي بديهيا ولا يتساءلون حول المسار الذي تكون من خلاله الفرد والمجتمع المدني

[12] Carole, Pateman, *Le contrat sexuel*, Paris, La Découverte, 2010.

والعمومي كمقولات أبوية في تقابل تام مع الطبيعة الأنثوية ومع الخصوصي "لذلك فإذا ما أرجعنا تاريخ الحكم الذكوري إلى أبوة آدم فإننا سنكشف أنّ تلك الأبوة ليست ممكنة دون سلطته الزوجية على جسد حواء، أي أنّ العقد الجنسي أسبق في علاقته بأصل السلطة من العقد الأبوي والاجتماعي. تقول بايتمان"السلطة السياسية تقوم علي الحق الزوجي أو الجنسي لآدم وليس على أبوّته، لذا فمنزلته السياسية كانت قد وهبت له جنسيا قبل أن يكون أبا ووالدا "[13].

إنّ أهمية مفهوم العقد الجنسي تكمن في التمييز الذي تسبغه على العنف ضدّ المرأة كعنف مخصوص إذ أنّه حسب بايتمان "يمكننا من الإبصار به دون أن يذوب في نظريات الفرد و الطبقات". هكذا يكون التسييس في الحداثة قائما على مواصلة التملك السرّي لأجساد النساء جنسيا، أي متأصلا في تاريخ مؤسّسة الزواج نفسها وبعلاقات الهيمنة التي تقوم عليها العلاقات الجنسية فيها مع الجسد الايروسي و الولود للمرأة.

- **حدود التناول الجندري للعنف: التفكير قبل بتلر-بعد بتلر**

لا يمثل استنادنا على أطروحات الموجة الثانية من النسوية إرتكاسا تاريخيا لا يأخذ في حسبانه تطور الخطاب النسوي، لكنّه موقف من المغالاة في الحديث عن نظرية الجندر البتلرية في حين أنهّا خالية من تنظير يدين العنف ضد المرأة صراحة، إن لم نقل ككثير من دارسي النسويات أنّها من بعض الوجوه تهمله[14]، ممّا يجعلها دون علاقة بالنضالات الميدانية والقانونية للنساء حسب النقد الذي وجّهته لها نسويات الموجة الثانية. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب هي تواليا :غياب تصور "لمادية الجسد" عند بتلر مخافة السقوط في النزعة البيولوجية[15]، ثمّ ارتباطها بالتيار ما بعد -الحداثي للنظرية الفرنسية

[13] Carole, Pateman,"Le contrat social des frères", in, F. Collin et P. Deutscher (Dirs) *Repenser le politique. L'apport du féminisme*, Paris, Campagne Première, 2004.

[14] Silvia Federici, Par-*delà des frontières du corps*, Paris, Editions Divergences, 2020.

[15] J-François, Braunstein, " La pierre noire et la bulle de savon. Réflexions sur le corps au XX siècle", in *Daimon, Revista international de filosofia*, Sept, 5, 2016, pp. 11-28.

(Frenshtheory)التي حبستها في النصية (Textualisme)[16]، وأخيرا وهو الأهم بالنسبة لنا: تنزّلها داخل نظرية السلطة لفوكو التي تقوم علي نقد فرضية القمع (L'hypothèse répressive) من أجل إثبات البعد الإنتاجي للسلطة [17].

بمعنى أنّ بتلر، احتذاء بتصور فوكو، تذهب إلى نسوية تذوّت أساسها أنّ السلطة تقمع الذات وتنتجها في نفس الوقت. إنّ خطورة مثل هذا التصور لثنائية هيمنة - تذوّت(Assujettissement -subjectivation) إذا ما طبق على العنف المسلّط على النساء هي أنّه ينتهي إلى تبريره بما هو مكوّن لذاتيتها، وبالتالي إلى يأس من كلّ تحرير نهائي لها منه. لذلك فالسياسات التي تقترحها بتلر في آخر كتابها **قلق الجندر. النسوية وتخريب الهوية**[1838] ليست صدامية ولا مواجهة رأسية للعنف بل هي ما يفيده معجم القلق أو التشويش أو التخريب أو التفكيك الذي تمارسه بفنون وأساليب الأداء (Performance)على الجندر بما هو من طبيعة معيارية وبنائية واجتماعية. إنّ "الباروديا"(Parodie)الساخرة التي تدعو إليها بتلر عن طريق ممارسات "الدراغ"(Drag)" بمسرحتها الأسلوبية الفردية القائمة على التكرار والتنكر[19] لا تتمتع بالدوام والاستقرار الذي تضمّنه المؤسسات القانونية لذلك فجندرية بتلر بسياستها الإنجازية الخطابية (Performativité discursive) لا يمكنها حل عنف الفضاء الخصوصي لأنّها لا تتناول العنف من زاوية القوانين والهيمنة، بل من زاوية المعايير والتذوّت. فالعنف المعياري إذ يخضع، فهو كذلك ينتج ويشكّل بضرب من الطبيعة الإيجابية التي تميزه عن العنف القانوني ذي العلوية القامعة والعمودية.

---

[16] « Ce que le tournant postmoderne a fait du féminisme », Editorial, *Revue Agone*, 43, 2010, pp.7-12.

[17] BrunoAmbroise,"Judith Butler et la fabrique discursive du sexe », in *Revue Raisons politiques*,2003/4/n 12, pp. 99-121.

[18]جوديث بتلر ,**قلق الجندر .النسوية وتخريب الهوية** .ترجمة فتحي المسكيني , المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ,2022.

[19] Ibid. p.307.

إن مدار هذا التصادم مع بتلر هو أنّ العنف ضد النساء في الفضاء الخصوصي من اغتصاب وتقتيل واستغلال اقتصادي لا يمكن مقاربته بالجسد الجندري كأثر تخييلي للسلطة [20]، إذ أنّ الجسد الهووي الذي انتقلت بتلر في فهمها لعلاقته بالعنف من براديغم الهيمنة إلى براديغم السلطة -لا يمكنه أن يتمثل الجسد المادي المتألم والنازف للمرأة المعنفة أو الزوجة المغتصبة أو الفتاة المقتولة. لذلك فمقاربة النسويات الأكاديميات تبقى متعالية عن مكابدة النساء العاديات اليومية لأنّ "الاغتصاب ليس نصا"[21]، بل جريمة وإساءة وتجربة عميقة من العار والألم لا يمكن حلّها بالسخرية و"دولاب الملابس" التنكرية للمسرح. هذه الحدود للطرح الجندري هي ما يفسر ظهور الموجة الرابعة من النسوية التي بيّنت انطلاقا من قضية فايزنشتاين (Weinstein) أنّ النساء لازلن أجسادا في عين الرجال (The Male Gaze) وأنّ الحقوق السياسية والقانونية التي غنمتها المرأة من نضالاتها الطويلة لم تغيّر من اعتبارها جسدا جاهزا "تحت اليد" للتحرش والاغتصاب، وأنّ هاجس تملك الرجال لأجساد النساء الذي يميز السلطة الأبوية والذكورية لا يزال قائما إلى اليوم داخل المؤسسات العمومية.

إنّ من شأن المقاربة المعيارية للعنف أن توقعنا في خلط بين ما يقيمه علم الضحية (Victimologie) من تمييز بين (Victimation) أي "علم مسح الإيذاء" عن طريق تقنيات الاستطلاع والاستقصاء والإحصاء في الدراسات الميدانية لتبين علاقة تحول المرأة لضحية بأسباب العنف (Victimisation) والذي يعني تحول التعنيف لصفة ملازمة للضحية سواء في استبطانها لوعيها بذاتها أو في وصم المجتمع لها بحيث تتذوّت به وتطبع معه كضحية "ممتازة"وأبدية. إنّ حدود الطرح البتلري إذن هو أنّه ينتهي لامرأة تخضع وتتشكل بالعنف مما ينفي عنها صفة الضحية أصلا.

لذلك قد يجدر بنا الانتقال في تناول العنف من عوائق "المنعرج اللغوي"(Linguisticturn) الذي توقعنا فيه جندرية بتلر نحو ما يسمي "المنعرج

[20] Ibid. p. 290.

[21] François Cusset, *FrenshTheory*, Paris, Editions La Découverte, 2005, p. 161.

التناسلي"(Tournant génital) الذي نحتته النسوية الفرنسية فوادفو- متري في كتابها **جسد النساء. معركة الحميمي**[22] حيث توقع به حدث "عودة الجسد" إثر الموجة النسوية الرابعة التي أطلقت فضيحة علاقة الشهادات على الاغتصاب والتحرش ببقاء المرأة جسدا مشيئا مموضعا رغم كل ما حققته النسوية من مكاسب نضالية وسياسية واجتماعية.

فعودة الجسد في أعمال الجيل الجديد من النسويات في عقد السنوات 2000-2010 جعل من مسائل "العنف الحميمي" تتحول إلى نقاشات في الفضاء العمومي وهي تكون بذلك قد أغلقت قوس الجندر لتعقد الصلة مع النسوية الراديكالية للموجة الثانية داخل تأصيل جديد للجسد السياسي للمرأة يذهب أبعد من الخصوصي نحو الحميمي والتشريحي والتناسلي. وهكذا يتواصل التفكير في الخصوصي على أنّه سياسي لكن بدرجة جديدة من الخصوصية هي الحميمية حيث يعوض النسوي بالأنوثي الذي عانى من السكوت والنسيان والتموضع الجنسي. فالأنوثة (féminité) هي ما ضحت به المرأة على مذبح المواطنة دون أن تحققها كاملة.

لذلك فالأنوثة اليوم تريد حسب فوادفو-متري أن تنعتق من الأوامر الثلاثة التي تسبّب اغترابها وهي تباعا -1 أن تكون مرغوبة أي تحت اليد في جاهزية متواصلة للجنس -2 وأن تكون مضحّية أي متفانية من أجل مهمة الأمومة 3 - وأن تكون مطيعة أي خاضعة للتبعية الاجتماعية. حول هذه الأقطاب الثلاثة من العنف و الاستلاب تدور "معركة الحميمي" التي تهدف للتحرر من "الموضعة الجنسية" للمرأة (Objectivation sexuelle) التي أحصت الفيلسوفة الامريكية مارتا نوسباوم[23] أبعادها وهي : الأداتية أي استعمال المرأة أداة لمصلحة الآخرين - و إنكار الاستقلالية أي إنكار قدرتها علي التقرير الذاتي - و السلبية أي قلة الفاعلية والقدرة - و التعويضية

[22] Camille, Froidevaux-Metterie, *Le corps des femmes. Le combat de l'intime*, Paris, Points, 2021.

[23] Martha Nussbaum, «Objectification"; in; Philosophy and Public Affairs, Vol24, n°4, 1995, pp. 249-299.

أي إمكان تعويض المرأة بشيء - والانتهاك أي اعتبارها فاقدة للكرامة والحرمة الجسدية والنفسية -و التملك أي إمكان الاتجار بجسدها -و إنكار الذاتية أي عدم اخذ مشاعرها وأحاسيسها في الحسبان.

لقد كان جسد المرأة دائما جسدا من أجل الآخرين، أي من أجل متعتهم أو تغذيتهم أو العناية بهم أو إنجابهم بحيث لم تتملكه المرأة أبدا، وهاهي اليوم تتركه لأطباء التوليد وواجبات الجنس الزوجي وجراحة التجميل ولأعباء المنزل. فكيف يتحول هذا العالم الحميمي إلى مواضيع للنقاش العمومي بحيث يصبح اللا- سياسي اليوم هو موضوع السياسي رغم التابوهات والمحرمات؟ وما هي الأبعاد الجديدة للجسد السياسي في ظاهرة عودة الجسد الأنوثي بكل لحمه وماديته وعضويته التشريحية؟ نقترح الإشارة لبعض مظاهر الاغتراب والموضعة الجنسية لهذا الجسد الحميمي وأشكال تسييسه الجديدة لجسد المرأة كما يلي :

دورة العنف الزوجي: يمكننا أن نلاحظ بسهولة تورط الأزواج في العنف لان نسبة كبيرة من المعنفات هن متزوجات ونسبة كبيرة منهن في طور من أطوار الطلاق. لكن العنف الزوجي نفسه يستعصي على الملاحظة ومن هنا جاءت الصعوبة الابستيمولوجية في معرفته لأنه غير مرئي. وقد لا تعترف به المرأة كعنف إلا بعد مدة طويلة بسبب الإنكار(déni) والإحساس بالعار والاعتقاد بأنّه من طبيعة الأزواج والزواج عامة. فترفع في كلّ مرة من سقف قدرتها على التحمل والتطبيع معه والتذوّت به. ومما يزيد في مألوفية العنف هو حضوره في التاريخ العائلي حيث يعبر تطبيع المرأة معه عن طفولة عاشتها في مناخ عنيف.

ولأن العنف الزوجي مركب من أنماط عنف كثيرة - اقتصادية كافتكاك دفتر الشيكات والجراية وفرض حساب بنكي موحد لمراقبة التصرف في المال - وجنسية كممارسة العلاقة الجنسية دون رضاها - ونفسية كمس الحصانة الذهنية والنفسية والتقليل من الثقة واحترام الذات- ولفظية كالصراخ والشتيمة والسخرية والأوامر و المنع - ومادية تتصل بالجسد من تعنيف وضرب وحبس وتجويع وقتل - فإنّ عالمة النفس

الاجتماعية الأمريكية ليونور ولكر قاربته بمفهوم "دورة العنف " (cycle de la violence) . ففي كتابها **المرأة المعنفة**[24] تصف ولكر أطوار دورة العنف الجهنمية حسب ديناميكية ثلاثية المراحل :تبدأ بمرحلة التراكم بتصاعد الضغط ورداءة مزاج الزوج - ثم تليها مرحلة الانفجار وإخراج الضغط في شكل عنف على أثره تعيش الضحية مرحلة خوف ما بعد -الصدمة (Angoisse post-traumatique) كالإحساس بالانهيار وفقدان كلّ انفعال مما يدفعها للانزواء وتحاشي العلاقات لمداواة الجروح الجسدية والنفسية تحت وقع الإحساس بالعار - ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة الندم وإحساس الزوج بالذنب ووعوده بأنه سيتغير، وبعد أن تصدقه الضحية يبدأ ما يسمى مرحلة "شهر عسل جديد" لا يلبث أن يعود للضغط مرة أخري والدخول في دائرة جديدة، لكن لا يطلب فيها الزوج الغفران بنفس الحماس. فيصبح العنف مدمجا في الحياة الزوجية وتغلق الدائرة بسرعة أكبر لتتحول إلى لولب متصاعد من العنف يمكن أن ينتهي بقتل الزوجة.

وفي أثناء الدورات المتكررة للعنف تفقد النساء الإيمان بإمكان فصل العنف عن الحياة الزوجية لذلك تنمي مهارات للبقاء والتجاوز والإنكار عن طريق التقليل من شأن ما يتعرضن له، وهو ما دفع ولكر إلى نحت مفهوم "متلازمة المرأة المعنفة" (Le syndrome de la femme battue) "فبفعل التعوّد تختار النساء عدم التهويل و الخضوع بعد العجز عن كسر الدائرة التي تحولت إلى "إرهاب زوجي" لا تعرف المرأة متى يندلع ولماذا فيصبح سلوكها مضطربا ومرتابا و مترددا وتقلبيا ومتناقضا وهو ما يثير عنف الزوج مرة أخرى. بحيث تسقط المرأة المعنفة في مازوشية تبقيها أسيرة للدائرة.

إنّ المسألة الذي يثيرها نموذج دائرة العنف هي "معيوشية" الحياة وتملّكها. إذ يطرح في قرارة كلّ امرأة معنّفة سؤالين: هل ما تزال الحياة في هذه الظروف بشرية؟ وهل مازالت حياتها هي؟

---

[24] Léonor, Walker, *The battered woman, Harper* and Row 1979.

الاغتصاب الزوجي وإشكالية القبول (Le consentement). عادة ما يقارن عنف الزوج بعنف الدولة إذ كلاهما "شرعي". وهذا هو أحد أسباب صعوبة ملاحظة الاغتصاب الزوجي. فإذا حدّد المشرّع الاغتصاب على أنه "مواقعة أنثى

دون رضاها" فإنّه سكت عن الأزواج. وفي تونس يوفر قانون القضاء على العنف ضد المرأة لسنة 2017الحماية القانونية للنساء من الاغتصاب الزوجي، لكنّه لا يذكره بشكل صريح، بل يضعه في الخانة الكبيرة للعنف الجنسي الذي يعرفه بأنّه "فعل أو شروع في الحصول على فعل جنسي بالإكراه بصرف النظر عن العلاقة مع الضحية".

لذلك يبقى الاغتصاب الزوجي دون مستوى التسييس لأنّه يطرح مشكل "ترجمة" ما يقع في الحميمي باللغة المعيارية للقانون. كما أنه يبقي تابو (Tabou) مسكوتا عنه ومحرّما، لأنّه ممارسة لشريك جنسي شرعي. فمن الصعوبة تصور تخليص العلاقة الزوجية من ثقل الجنس الزوجي باعتباره واجبا زوجيا مقدسا و"تشريفا للزوجة "، كما تقول العبارة الفرنسية (Honorer sa femme).

لذلك يكون على المرأة أن تقطع المسافة النفسية اللازمة كي تميز في علاقة واحدة تداخل الجنس الزوجي مع ما تعده اغتصابا. إذ يجب التمييز بين الزواج وحق التصرف في جسد الآخر دون رغبته أو رغم رفضه، وهو تمييز لا يتوفر في كلّ الثقافات الزوجية.

يعرّف الاغتصاب الزوجي على أنّه "كلّ فعل إيلاج يقع في جسد الآخر تحت العنف أو الإجبار أو التهديد أو المباغتة "لكن أولى الصعوبات في تحديد هذا النوع من العنف هو في إثبات وجوده أصلا: فأمام اختلاف حدّة النشاط الجنسي بين الزوجين قد يقع قبول بالعلاقة الجنسية من أحد الأطراف دون أن يرضى الآخر بالضرورة. لذلك فالفرق رهيف بين الجنس كفعل مقبول (Acte consenti) والجنس كفعل مرغم (Acte subi) كان تدخل ممارسات عنيفة في عادات الأزواج أو ألعابهم الجنسية مثلا. ومن ناحية أخرى كيف الحديث عن اغتصاب خصوصا إذا كانت عناصره من إرغام وعنف ومباغتة هي مواضيع شهادة وتقدير للمرأة وحدها؟ إنّنا نظريا لا يمكننا بسهولة أن نتحدث عن إمكان وجود اغتصاب في الزواج لأن القبول الحرّ الأول في العقد ينجرّ عنه في

التصور السائد قبول نهائي كامل الحياة للعلاقة الزوجية. لذلك فإذا ما بدأت هذه الحياة بشعائر افتضاض البكارة و "البناء" فان الاغتصاب سيبقي عاديا ومألوفا وطبيعيا لذلك كان على القانون ان يتدخل بمعاييره لغرف النوم ليسمى هذا العنف الحميمي اللامرئي.

لكن أين تبدأ الإهانة والإساءة والعنف في علاقة تعبّر عن الغريزة الحيوانية للإنسان؟ وهل أن التوقيع على عقد الزواج يفضي للقبول بكلّ ما ستقوم عليه المعاشرة ؟ كيف نعيّن مقبولية الألم ؟ وهل الوقوع تحت تأثير الكحول والمخدرات يجعل الشريك مسؤولا عن الإساءة؟ وكيف لهذا النوع من العنف الخصوصي القائم على شهادة المرأة وحدها أي الذي يخضع للتصديق أو التكذيب دون إمكان المعرفة أو التثبت أن تقابله عقوبة قانونية عادلة؟ عن هذه الأسئلة تجيب الفلسفة الأخلاقية بجواب واحد هو معيار الرضا أو القبول (Le consentement).

لكن هذا الجواب فتح لإشكاليات عميقة لا تنتهي، إذ تذهب الفيلسوفة الأخلاقية المعاصرة مانون قارسيا[25] إلى أنّ فلسفة القبول تعد ثورة جنسية وأخلاقية جديدة: تتساءل قارسيا : إذا كان القبول هو ما يميز الجنس الخير والأخلاقي عن الاغتصاب، فهل أن العلاقة المقبولة هي نفسها العلاقة الشرعية؟ إذ تلاحظ أنّ القبول إذا كان قول "نعم" كما يعرفه القانون فهو قد لا يعني مساواة في الرغبة. لذلك فالموافقة قد تخفي الاغتصاب الذي قد لا يراه القانون بل تراه الفلسفة الأخلاقية. وهذه هي حدود الطرح القانوني للقبول. لذلك تذهب قارسيا إلى إمكان وجود اغتصاب في علاقة خدمة جنسية قائمة على اتفاق مسبق مع الحريف اذ يبقي شيء من الكرامة والسلامة والحرمة الجسدية حتي في أكثر العلاقات بضائعية او قسوة أو تعذيبا كتلك التي وصفها أغمبن في معتقلات الإبادة النازية حين يصل البشر بفعل التعذيب إلى ما دون الإنساني وتبقى لهم مع ذلك ذرّة إحساس ببشريتهم. ليست الكرامة إذن ما يمكن أن نقارب به قانونيا الاغتصاب فماذا عن الألم؟

[25] Manon, Garcia, *La conversation des sexes. Philosophie du consentement*, Paris, Grasset, 2021.

تذهب قارسيا إلى أنّ حجّة الألم في شهادة المرأة لا يمكن بسهولة أن تتحول لقرينة قانونية إذ الألم والجروح كما في العلاقات السادية المازوشية لها علاقة باللذة وبالثقة في الشريك الذي يسمح له أن يصل إلى حدود قصوى من الإيلام تشبه الاقتراب من الموت دون أن يُعدّ ذلك اغتصابا.

تبقى اللغة إذن أي قول "لا أو نعم" هي الدليل عن موافقة الشريك أو رفضه، لكنّه دليل صوري حسب قارسيا قد يكون كافيا لتحديد الطبيعة القانونية لعلاقة جنسية لكنّه غير كاف لتحديد قيمتها الأخلاقية لأنّ هناك فرقا بين احترام حرية الشخص كما يفهمها هو، وحقوق الإنسان الأساسية التي تتعامل بها الدولة وتحدّد بها الجريمة. أي أنّ هناك فرقا بين المشروعية والقانونية وبين العقد والأخلاق. فالاغتصاب الزوجي قد يطلق إذن على ممارسة قانونية، لكنّها غير مشروعة والعكس صحيح.

إنّ إشكاليات القبول لا تطرح على الفلسفة الأخلاقية فحسب، بل على فلسفة العقد الاجتماعي كذلك. إذ تذهب النسوية الفرنسية مايال برنار[26] في ظل قراءتها لكتاب العقد الجنسي لكارول بايتمان أنّ القبول هو أيضا أساس للعقد الاجتماعي لذلك ترى أن تعثر قبول النساء الجنسي هو أساس تعثر قبولهن التعاقدي المواطني، لأن التغييب الاجتماعي للنساء أساسه صمتهن الجنسي. فهناك علاقة مباشرة حسب برنار بين ثقافة القبول الجنسي وتأسيس مواطنة نسوية على غرار ما كانت بايتمان تقوله من قيام العقد الاجتماعي على عقد جنسي. فالقبول يضمن تذوّتا جنسيا للمرأة هو أساس تذويتها المواطني،لأن الإرادة والاستقلالية والكرامة التي يشترطها القبول إذا لم تمارس في بيت الزوجية لن تمارس في البرلمانات حيث لن تكون النساء سوى احتياط عددي أداتي في عملية القرار لأنهن لن يستطعن ان يقلن لا ولا نعم حقيقيتين.

- **العنف التوليدي** لئن اعتبر"ألم الولادة" في التوراة عقوبة الإله لحواء عن الخطيئة الأولى، فإنّ "عنف الولادة" هو مفهوم معاصر اخترعته نسويات أمريكيا

[26] Maelle, Bernard, *Histoire du consentement féminin*, Paris, Arché, 2021.

الجنوبية في المكسيك وفنزويلا والأرجنتين في سنة 2000 لتصف به إساءة حميمية استطعن دفع الدولة لتجريمها وتسييسها عن طريق تسميتها لتعبر عن عنف أصبح مرئيا لأول مرة رغم كونه يصف تجربة بيولوجية سحيقة القدم هي الولادة.

ففي عصر تحول فيه الأطباء لآلهة جديدة تقرّر أي جسد تدفع به نحو الموت، وأي جسد تبقيه حيّا، أبتت النسوية اتصال سلطة أطباء التوليد بالسلطة الأبوية التي مورست على أجساد النساء حين أرادت تملّكها ومراقبتها على مدى تاريخ الهيمنة الذكورية الطويل. ثم استقبل المفهوم في فرنسا في 2010 وتكرّس في الأدبيات النسوية منذ2017 ليصف الإيماءات الطبية ووضعيات الكشف والممارسات التمريضية في غرف الولادة التي تمارس دون قبول المرأة، أو رغم إرادتها أو إبّان تخديرها وتحدث لها إساءة جسدية أو نفسية. ويشمل هذا العنف الأقوال والشتائم والإهانات التي تصيب المرأة الحامل.

ويعود عنف التوليد في شطر منه الى "العنف المؤسساتي". فإذا كانت الولادة تحدث في مؤسسات دورها هو تحقيق النجاعة والمردودية العلاجية، فإنّ العنف التوليدي عادة ما يحولها لخصائص صناعية تقنية لا تأخذ في حسبانها الحالة المخصوصة للحامل خصوصا في ظل ضغط عدد البقاع في المستشفيات الحكومية وقلة الممرضين ورثاثة البنية التحتية.

وفيه بعد ’خر يتصل بالعنف الجنسي تستعيد فيها سلطة البدلة البيضاء عنف السلطة الأبوية والذكورية في السيطرة على خصوبة جسد المرأة وقدرته الإنجابية. فقد بدأت الهيمنة الذكورية على قطاع التوليد منذ الحداثة حيث تحول لقطاع ذكوري يخدم حدث نشأة السياسة الحيوية بوضع الدولة يدها على الإنجاب مع بداية الرأسمالية، وذلك بتعلة تحرير القطاع من الساحرات وشعوذتهن فأبعدت القوابل وفقدن الاهلية التقنية والتكوينية وأصبحت المهنة ذكورية.

وغن ظهر منذ القرن 20 مفهوم "أنسنة الولادة" أي تقليص تدخل الآلات في عملية التوليد ومزيد حضور العنصر البشري فيها فغن العنف التوليدي اليوم يتّصل

بالعنصر البشري نفسه حيث أصبح الحديث يدور حول الإساءة والاعتداء والتعنيف الذي يمارسه الأطباء و الفريق الطبي علي الحامل. مما جعل منظمة الصّحّة العالمية تعترف بالمفهوم وتحث على إدخال معيار الرفق واللطف (La bienveillance) و"إيتيقا المبادئ" (La déontologie) في اختصاص التوليد حيث يقع الربط بين غائية النجاعة الطبية والغائية الأخلاقية. ذلك أنّ ما يميّز تركيب العنف التوليدي هو تقاطع العنف الجندري بالعنف المؤسساتي بحيث أصبحت الأمومة تجربة جارحة للكرامة والحياء الأنثوي، ويمكن أن ينجرّ عنها انهيار نفسي واكتئاب ما بعد الولادة وقلق ما بعد الصدمة. ولكون الولادة تجربة روحية أو شعيرة عبور (Rite de passage) لا يمكن للرجل أن يعيشها فضلا عن أنّ لها بعدا في السياسات الديموغرافية للدولة فإنّ النسوية تحاول اليوم مقاربتها في تقاطع ثالوث كل من أنماط الولادات البديلة والمسؤولية الأخلاقية والمهنية للفريق الصحي و العنف الجندري والمؤسساتي.

فتقنيات مثل الفحص المهبلي (Toucher) المتكرر بالأصابع للتأكد من درجة تمدد عنق الرحم، أو تحريض المخاض (Déclenchement des contractions) في غير أوانه أو إهمال المرأة الوالدة بعد الولادة أو عدم إحكام تقنية التخدير بحقنة فوق الجافية (Péridurale) أو فرض العملية القيصرية دون موجب أو تقنية "غرزة الزوج"(Le point du mari) التي تقلص من المهبل ضمانا للذة الرجل ... كلّها مظاهر نجحت النسوية في إدراجها في خانة العنف التوليدي في حين كانت تعد طبيعية أو ضرورة تقنية أو عادة ثقافية.

إنّ عملية التسييس لهذا الضرب من العنف المستحدث كشفت أنّ جسد المرأة هو خاضع "للمعيار الجينيكولوجي"[27]الذي جعلها كائنا ذا جسدين: فالأول هو الجسد الطبيعي الذي تولد به تماما كالرجل، والثاني هو الجسد الاستثنائي الذي سيصبح منذ البلوغ إلى

[27] Aurore Koechlin, *La norme gynécologique. Ce que la médecine fait aux corps des femmes*, Paris, Amsterdam, 2022.

سن اليأس محل مراقبة طبية مستمرة بسبب وبدون سبب وهذا الجسد الثاني هو ما يتملكه طب التوليد.

لكن تسييس الولادات اليوم تجاوز النسوية، لأنّه أصبح أداة تتحكم بها الدولة في سياسات التهجير والتعمير والتشغيل والإبادة. ففي عصر الهجرة والأزمات والحروب المناخية والفيروسية أصبحت الخصوبة رهانا بيوسياسيا كبيرا متعلقا بالمقولة الطبيعية والإحصائية للسكان، ولذلك فرغم أنّ الأمومة والمرأة هي نقطة عماء فلسفة فوكو الحيوية، فإنّ مصير النوع برمته وليس فقط السياسة منوط اليوم برحم النساء. نحن إذن أمام "القدر التشريحي" مجددا كما في عبارة فرويد، لكن هذه المرة مع إمكان وجود سلطة للمرأة عليه ومن مظاهرها رفضها للإنجاب أصلا أو اختيارها للتعقيم الإرادي في سن مبكرة أو للولادات البديلة.

ما إسهام الفلسفة في تسييس الخصوصي و "حرب الحميمي" لمجابهة العنف ضد المرأة؟

للعنف ضد المرأة حلول وقائية تبدأ بالتربية حسب ما يلاءم الأطفال والمحدثين من معرفة علمية بالناحية التشريحية للجسد في مراوحة مع أبعاده الانثروبولوجية والفلسفية داخل ما أصبح يسمى بالتربية الجنسية. ثمّ الاشتغال على الجانب النظري كتشجيع التناول التقاطعي في البحوث الجامعية وإدراج النسوية كزاوية نظر تأويلية فيها، وعلى البعد التواصلي بتوظيف الخطاب الإعلامي لنشر ثقافة جندرية تقوم على الاعتراف وتنبذ التمييز والتحقير الجندري، وبعث صناديق اجتماعية لإغاثة ضحايا العنف الجنسي، وتكوين وحدات أمنية وفرق تدخل لنجدة الحالات الإستعجالية تكون قد نهلت في تكوينها من المقاربات النفسية لتحترم الضحايا وتحن استقبالها و الحديث إليها. وأخيرا إدراج مسالة الذكورات الجديدة في برامج الفلسفة في الأقسام النهائية للعمل على الحد من ثقافة الميزوجينيا وكره المرأة و التنمر عليها .

أما في الفلسفة فتعمل ترسانة مفاهيمية ثرية على التعقل الفلسفي للخصوصي وللحميمي كأبعاد جديدة للا – سياسي(A-politique) الذي أصبح هو السياسي اليوم من

أجل رسم خريطته وأقاليمه، وذلك داخل براديغم كبير هو العطوبة vulnérabilité والذي تندرج ضمنه إيتيقا الاعتراف وسياسات الديمقراطية الاحتوائية démocratie inclusive. لكن الرهان التأسيسي الكبير للفلسفة النسوية هو تحولها لمذهب إنساني جديد يقاوم العدمية بعد إعلان الفلاسفة موت الإنسان. لذلك قد يجدر بنا التفكير في المرأة بما هي مقولة لسياسة ما بعد إنسانوية أي ما بعد التمركز الذكوري القضيبي، بحيث أن الثنائية الجديدة التي ستشغل بحوث النسوية لن تكون ثنائية العمومي والخصوصي بل الإنسانوي وما بعد- إنسانوي .ولعلنا حينها نتجاوز مقولة الأنوثة ذاتها بأثقالها الميتافيزيقية لنفكر في "المرئية" Féminitude وهو مفهوم مستقبلي نؤصّله من خلال تنزيله في ما أثاره الفيلسوف التونسي فتحي المسكيني من إشكالات ترجمانية لكلمة المرأة في العربية[28] بحيث نقترح له بمفهوم المرئية معاني "المروءة" أي الكرامة و ما "يرى" أي ما يخرج من الظلمة للنور.

[28] فتحي المسكيني ، **الجندر الحزين**، المملكة المتحدة، مؤسسة الهنداوي للنشر، 2023، صص 89 وما بعدها.

البيبليوغرافيا

بتلر، جوديث، **قلق الجندر.النسوية وتخريب الهوية**، ترجمة فتحي المسكيني، بيروت، المركز العربي للأبحاث دراسات، 2022.

المسكيني، فتحي، "المرأة والنساء في ضوء دراسات الجندر", 10 نوفمبر 2017؛ "الأنثى في مهب الموجات النسوية"، 13 سبتمبر 2019، ضمن: **الجندر الحزين**، المملكة المتحدة، مؤسسة الهنداوي، 2023.

Arendt, Hannah, *Condition de l'homme moderne*, Paris, Calmann-Lévy,1988.

Cusset, François, *Frensh Theory,* Paris, édition La Découverte 2005.

Delphy, Christine*, L'ennemi principal. Economie politique du patriarcat*, Paris, Syllepse, 2013.

Federici, Silvia Par-*delà des frontières du corps,*Paris, Editions Divergences ,2020.

Agone, Editorial, "Ce que le tournant postmodernea fait du féminisme », n° 34, 2010.

Ambroise, Bruno, « Judith Butler et la fabrique discursive du sexe » in *revue Raisons politiques*, 2003/4/n 12.

Braunstein, François, « La pierre noire et la bulle de savon. Sur le corps au XX siècle », in *Daimon, Revista international de filosofia*, Sept,5, 2016.

Federici, Silvia, *Une guerre mondiale contre les femmes. Des chasses aux sorcières au féminicide*, Paris, La fabrique,2021.

Froidevavaux -Mettrie, Camille, *Le corps des femmes. Le combat de l'intime*, Paris, Points, 2021.

Garcia, Manon, *La conversation des sexes. Philosophie du consentement*, Paris, Grasset, 2021.

Giorgio, Agamben, *La guerre civile. Pour une théorie politique de la stasis*, Paris, collection Points Essais, 2015.

Kelly, Liz, « Le continuum de la violence sexuelle », in *Cahiers du genre*,2019/ 1, n 66.

Loraux, Nicole, *La citée divisée*, Paris, Payot, 2019.

Maelle, Bernard, *Histoire du consentement féminin*, Paris, Arché,2021.

Nusbaum, Martha, « Objectification », in *Philosophy and public affairs*, vol. 24, n 4,1995.

Panteman, Carole, "Le contrat social des frères", in F. Collin et P. Deutscher (Dirs) *Repenser le politique. L'apport du féminisme* ? Paris, Campagne Première,2004.

Pateman, Carole, *Le contrat sexuel*, Paris, La Découverte, 2010.

Walker, Leonore*, The battered woman*, Harper and Row, 1979.